E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/IDC/3
UNCTAD/LLDC/IDC/3
23 April 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني
بالبلدان الجزرية النامية
٢٢ - ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦

تقرير اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية

مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في قرارها ٤٩/١٠٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، لجنة التنمية المستدامة إلى عقد اجتماع لفريق رفيع المستوى لمناقشة التحديات التي تواجهها البلدان الجزرية النامية، لا سيما في مجال التجارة الخارجية، ودعت الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إلى أن ينظم اجتماع ذلك الفريق. كما استجابت الوثائق التي أعدت للفريق والمناقشة التي أجريت أثناء اجتماعه للتوصية الواردة في الفقرة ٩٩ من برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة (انظر A/CONF.167/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني) بإجراء "دراسة بشأن آثار تحرير التجارة والعولمة على التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة".

٢ - وعقد اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالبلدان الجزرية النامية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦. وبناء على طلب الفريق، ترأس السيد روندرسينغ بينيك (وزير المالية في موريشيوس) اجتماع الفريق. وانتخب الاجتماع السفيرة أوجين بورسو (غرينادا) نائبة للرئيس ومقررة. ويتضمن هذا التقرير بيانا موجزا لمداولات الاجتماع بما في ذلك المسائل الرئيسية المعروضة في الوثائق التي أحاط بها الفريق علما ووافق عليها.

أولا - نظرة عامة عن الأداء الاقتصادي والسمات الأساسية للبلدان الجزرية النامية

ألف - الأداء الاقتصادي، لا سيما في قطاع التجارة الخارجية

٣ - في عام ١٩٩٣، بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الجزرية النامية البالغ عددها ٣٧ بلدا والتي يقل فيها عدد السكان عن المليون نسمة ٣٨٩ ٤ دولارا، مقارنة بنحو ٩٨٤ دولارا في

230496 230496 96-10133

جميع البلدان النامية. وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٩٣، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي قرابة ٣,٨ في المائة في البلدان الجزرية النامية. ومن حيث نصيب الفرد، بلغ المعدل ٢,٢ في المائة. ويرتبط الارتفاع النسبي لمعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الجزرية النامية في العديد من الحالات بانخفاض كبير في معدل النمو السكاني، مما يعكس ارتفاع معدلات هجرة الوطنيين طلبا للعمل في البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن معظم البلدان الجزرية النامية حققت نسبيا معدلات نمو إيجابية خلال فترة الثمانينات ككل، فإنها عرفت كذلك تذبذبا كبيرا في النمو الاقتصادي بين السنـــــة والأخرى، وبوجه خاص في اقتصادات البلدان الجزرية في منطقة المحيط الهادئ، وينطبق إلى حد ما على بلدان منطقة البحر الكاريبي. وكثيرا ما يرتبط هذا التذبذب بتعرض هذه الاقتصادات إلى الصدمات الاقتصادية الكبيرة من جميع الأنواع، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. بيد أنه ينبغي النظر إلى هذه الاتجاهات في النمو الاقتصادي في سياق أوسع لا تكون معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي هي المعايير الوحيدة لقياس استدامة التنمية في البلدان الجزرية النامية.

٤ - وتشير البيانات المتاحة إلى أن الأداء القطاعي الخارجي للبلدان الجزرية النامية التي يقل فيها عدد السكان عن ٥ ملايين نسمة كان خلال الثمانينات أفضل بقليل مما في غير البلدان الجزرية النامية التي لها نفس الحجم السكاني (٤,٤ في المائة بالنسبة للصادرات و ٧ في المائة بالنسبة للواردات في البلدان الجزرية النامية و ٣,٦ و ٤,٣ في المائة في غير البلدان الجزرية النامية). بيد أن هناك سمة بارزة في اتجاهات القطاع الخارجي في البلدان الجزرية النامية هي الدرجة التي بلغها عدم استقرار الصادرات. وخلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، ارتفعت درجة عدم استقرار الصادرات في البلدان الجزرية النامية بنسبة ٢٥ في المائة، بينما انخفضت في غير البلدان الجزرية النامية بنسبة ١٤,٥ في المائة. ويعكس عدم الاستقرار هذا التقلبات المتكررة في الأسعار الدولية والطلب على بعض الصادرات التقليدية فضلا عن التأثير المدمر للكوارث الطبيعية. ويساعد ضيق نطاق الصادرات من السلع الأساسية المتاحة في البلدان الجزرية النامية على إدامة حالة عدم الاستقرار هذه.

٥ - بيد أن أداء الصادرات في فرادى البلدان الجزرية النامية يختلف اختلافا كبيرا. ولا تملك أصغر هذه البلدان وأنآها التي يقع معظمها في منطقة المحيط الهادئ، لا تملك موارد محلية كبيرة لدفع عجلة نمو الصادرات. وتعتمد هذه البلدان اعتمادا كبيرا على إيرادات الإيجار الخارجية (الصناديق الاستئمانية، وعوائد من حقوق صيد الأسماك، والإيرادات من المنشآت العسكرية الأجنبية، إلخ.). ومن الجانب الآخر، هناك عدد قليل من البلدان - وهي في العادة بلدان أكبر - نجحت أكثر في تنويع اقتصاداتها عن طريق تنمية تصنيع الصادرات، مثل الجمهورية الدومينيكية، وجامايكا، وهايتي، وترينيداد وتوباغو، وموريشيوس وقبرص. وتعزز نمو الصادرات في هذه البلدان بفضل صادرات الخدمات لا سيما الخدمات السياحية والمالية، فضلا عن طريق تصدير بعض السلع الأساسية الأولية.

باء - السمات الأساسية للبلدان الجزرية النامية

٦ - وعلى الرغم من أن البلدان الجزرية النامية هي مجموعة بلدان متنوعة للغاية تميزها اختلافات كبيرة من حيث الأوضاع الجغرافية والثروات من الموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية، فإنها تواجه جميعها، بدرجات مختلفة، مجموعة من العوائق الناشئة من تفاعل عوامل مثل صغر حجمها؛ وبُعدها؛ وتشتتها الجغرافي؛ ومدى تعرضها للكوارث الطبيعية؛ وهشاشة نظمها الإيكولوجية؛ والقيود على النقل والاتصالات؛ والمسافات الشاسعة التي تفصلها عن مراكز الأسواق؛ والأسواق المحلية المحدودة للغاية؛ وانعدام الموارد الطبيعية؛ وضعف القدرات التكنولوجية المحلية؛ والصعوبات البالغة التي تواجهها في الحصول على الإمدادات من المياه العذبة؛ والاعتماد الكبير على الواردات وعدد السلع الأساسية المحدود؛ واستنفاد الموارد غير المتجددة؛ والهجرة، لا سيما هجرة الموظفين ذوي المهارات العالية؛ ونقص الموظفين الإداريين والأعباء المالية الثقيلة.

٧ - وتكون معظم العوامل المذكورة أعلاه حادة بوجه خاص في البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي قاعدتها من الموارد الطبيعية والبشرية ضيقة وسوقها المحلية صغيرة. وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد البلدان الجزرية النامية التي كان فيها عدد السكان يقل عن المليون نسمة قرابة ٤٢ بلدا. وفيما يتعلق بمساحة الأراضي، كان هناك ٤١ بلدا تقل مساحة أراضيها عن ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع و ٣٣ بلدا تقل مساحة أراضيها عن ١ ٠٠٠ كيلومتر مربع. ونظرا لصغر حجم هذه البلدان، فإن هياكلها الاقتصادية ليست كثيرة التنوع؛ واقتران هذا باعتمادها الشديد على عدد قليل من الصادرات من السلع الأساسية، يجعل عددا كبيرا منها معرضا لعدم الاستقرار الناشئ من الصدمات الاقتصادية الخارجية وتقلبات الأسعار/الطلب على الصعيد الدولي، مما يمثل مشكلة رئيسية لاقتصاداتها.

٨ - ويعني الحجم الاقتصادي المحدود للبلدان الجزرية الصغيرة النامية أنه لا تتاح لها سوى فرص قليلة للاستفادة من وفورات الحجم، مما ينحو إلى أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوحدة؛ لذلك يجب على البلدان الجزرية الصغيرة أن تُسخِّر نسبة كبيرة من مواردها المالية والبشرية النادرة من أجل توفير الهياكل والخدمات الأساسية. وتعاني كذلك البلدان الجزرية الأرخبيلية من وفورات سالبة بوجه خاص إذ أنه يتعين عليها أن تقيم هياكل أساسية متماثلة في كل جزيرة مأهولة بالسكان.

٩ - وفيما يتعلق ببعد البلدان الجزرية النامية، فإن معظمها يفصله عن أقرب قارة مسافات تتراوح بين ٢٠٠ و ١ ٠٠٠ كيلومتر. وينبغي لهذه البلدان أن تكون مكتفية ذاتيا في مجال الهياكل الأساسية، مثل الموانئ والمطارات، وفي المقابل يمكن، في حالة بلد قاري صغير، أن تتوفر له هذه الخدمات في بلد مجاور كما يمكن الوصول إليها برا. وتفصل بين جزر البحر الكاريبي وسوق يزيد حجمها على ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة مسافة متوسطة قدرها ٧٠٠ كيلومتر وتفصلها عن جزر المحيط الهادئ الغربية مسافة ١ ٨٠٠ كيلومتر. أما الجزر الواقعة وسط المحيط الهادئ وغربه فتبعد عنها بنحو ٣ ٠٠٠ كيلومتر. والبلدان الجزرية الصغيرة النامية

الواقعة في منطقة المحيط الهندي والمحيط الهادئ بعيدة بوجه خاص عن الكتل الأرضية التي هي شريكتها التجارية ووجهة مهاجريها ومصادر للسياحة فيها. ونتيجة لذلك، فإن تكاليف السلع المستوردة مرتفعة بوجه خاص كما أن ارتفاع أسعار الشحن يضعف من قدرة الصادرات على المنافسة.

١٠ - بيد أن تأثير ارتفاع التكاليف الناشئ من بعد الجزر فيما يتعلق بالسياحة الدولية يمكن أن يكون أقل سلبية. ويرى العديد من السواح أن المسافات الطويلة التي يقطعونها في رحلاتهم بفارق معقول في التكلفة عيب كثيرا ما يعتبر مقبولا مقارنة باهتمامهم في الجزيرة المقصودة. وعلاوة على ذلك، ففي معظم المجالات الأخرى من الخدمات الدولية، يمكن التغلب على قدر كبير من الصعوبات الناشئة نظرا لزيادة استخدام الاتصالات الحديثة.

١١ - وتشكل السوق المحلية المحدودة حافزا قويا لزيادة الانفتاح في اقتصادات البلدان الجزرية النامية. وتتيح لها التجارة الدولية فرصة للوفاء بالاحتياجات التي لا يمكن تلبيتها عن طريق بدائل الصادرات. وبناء على ذلك، يجب تمويل هذا الاعتماد الكبير على الواردات ببذل جهد تصديري مقابل بقدر ما تكون أشكال التحويلات الأخرى من النقد الأجنبي غير كافية. بيد أن البلدان الجزرية النامية تواجه قيودا كبيرة في جهودها الرامية إلى توسيع نطاق قطاع صادراتها بسبب ضعف القدرة التكنولوجية المحلية وضيق نطاق الموارد المتاحة اللازمة لدعم قاعدة الصادرات.

١٢ - ونظرا لاعتماد البلدان الجزرية الصغيرة النامية الشديد على الواردات، قد يتعين على البلدان - التي لديها منها قدرات محدودة لتعيين مصادر امداد مناسبة ولديها أيضا قدرة محدودة على الوصول إلى المعلومات بشأن مستويات الأسعار المقارنة لمختلف واردات السلع الأساسية - أن تتحمل تكاليف واردات مرتفعة هي متضخمة بالفعل من جراء تكاليف النقل المرتفعة المرتبطة ببعدها.

١٣ - ومن العوامل الأخرى التي تشكل سمة من سمات قطاع الصادرات في البلدان الجزرية النامية التخصص في عدد صغير من مواد التصدير. ويتضح ذلك من المؤشرات العالية نسبيا لتركز البضائع في العديد من البلدان الجزرية النامية. وتتعرض اقتصادات البلدان الجزرية النامية لخطر كبير جدا بسبب التخصص والاعتماد المفرط على البيئة الاقتصادية الخارجية. ولهذه الاقتصادات حد أدنى من القدرة على استيعاب الصدمات الخارجية التي لا سيطرة لها عليها. وتنعكس هذه الصدمات الخارجية في التقلبات الكبيرة في حجمي الانتاج والصادرات فضلا عن تقلبات أسعار الأسواق العالمية وقيود السوق.

١٤ - وهناك عامل اضافي له تأثير سلبي على أداء القطاع الخارجي للبلدان الجزرية النامية ألاَ وهو عبء ارتفاع تكاليف النقل الدولي. وينجم ارتفاع مستويات تكاليف النقل في اتجاه الجزر عن انخفاض حجم الشحنات الفردية من الجزر وإليها، مقترنا باختلال التوازن بين حجم الواردات والصادرات من البضائع، فضلا عن بعد الكثير من البلدان الجزرية النامية عن شركائها التجاريين وعلاوة على ذلك، لا يملك العديد من

البلدان الجزرية الصغيرة النامية مرافق موانئ المياه العميقة لاستقبال السفن الكبيرة، مما يجعل موانئ التوقف في الجزر غير جذابة لسفن الشحن للمسافات الطويلة، وبوجه خاص في جزر المحيط الهندي والمحيط الهادئ. ونتيجة لذلك، فحتى التجارة فيما بين الجزر داخل المنطقة الفرعية نفسها كثيرا ما تتم بتعقيب الشحن عن طريق الموانئ الرئيسية الخارجية، والتطور في مجال استخدام الحاويات ونقل السوائب تقلصت أكثر إمكانية وصول السفن الكبيرة إلى الموانئ الجزرية الصغيرة غير كاملة المرافق.

١٥ - وفيما يتعلق بالنقل الجوي، سخر كثير من البلدان الجزرية النامية خلال العقدين الماضيين استثمارات كبيرة لتحسين مرافق مطاراتها لاستقبال الطائرات الضخمة، مما قلل من عزلتها. بيد أن هذه العزلة لا تزال ظاهرة في البلدان الجزرية النامية الأكثر بعدا مثل سان تومي وبرينسيبي، وجزر القمر، وكريباتي، وتوفالو، ونيو، وتوكيلاو وكذلك في العديد من الجزر البعيدة التابعة للبلدان الجزرية النامية الأرخبيلية. وللبلدان الجزرية النامية موقف تفاوضي ضعيف إزاء الموردين والشاحنين الذين يملكون القدرة على رفع تكاليف النقل.

١٦ - وتنجم الآثار الأخرى المترتبة على بعد هذه البلدان عن عدم موثوقية النقل، مما يرغم الموردين في البلدان الجزرية النامية على الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من مجموعة كبيرة من البضائع، بما في ذلك البضائع الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود وقطع الغيار.

١٧ - وتتفاقم أكثر حالة اقتصاد الصادرات الهشة بالفعل في البلدان الجزرية النامية بسبب تعرضها للكوارث الطبيعية التي لا تزال تعرض قدراتها التصديرية للخطر. وعلى الرغم من أن الكوارث الكبيرة ليست مقصورة على البلدان الجزرية النامية، فإن الفوارق الطبيعية تشكل مشكلة بوجه خاص لأن أي كارثة واحدة يمكن أن تؤدي إلى كارثة قومية واسعة النطاق في هذه البلدان نظرا لأن آثارها شاملة وكثيرا ما تكون مدمرة تماما للزراعة، والسياحة والأنشطة الأخرى والهياكل الأساسية بصورة عامة. وعلى سبيل المثال، دمر إعصار داوود في عام ١٩٧٩ مزارع الموز في الجمهورية الدومينيكية التي يشكل هذا المحصول النشاط الزراعي والتجاري الرئيسي فيها. وفي منطقة المحيط الهادئ، أتلفت الزوابع التي تلتها فترات جفاف طويلة في عام ١٩٨٣ وعام ١٩٨٥ محاصيل قصب السكر والمحاصيل الأخرى في فيجي، ونتيجة لذلك، انخفض ناتج السكر بما يزيد على ٤٠ في المائة. وفي عام ١٩٨١، دمر مرض التفحم في سان كيتس ونيفيس صناعة السكر كاملة تقريبا بها، وهي تشكل أيضا قطاعا رئيسيا من حصائل الصادرات وتوليد العمالة. وفي عام ١٩٨٢، دمر إعصار اسحاق ٩٠ في المائة من محصول الموز في تونغا. وحدث في ثلاث مناسبات خلال الثمانينات، أن دمرت مزارع الموز والحمضيات وجوز الهند في سانت لوسيا، وغرينادا، وسانت فنسنت وغرينادين. وهذه الصدمات المتكررة معناها أنه لا يمكن في الأمد الطويل ضمان أسباب الرزق المستدامة في الاقتصادات التي تعتمد بشدة على قطاع الصادرات شأنها في ذلك شأن البلدان الجزرية النامية.

١٨ - وفضلا عن ذلك، هناك خطر يهدد اقتصاد الصادرات في العديد من البلدان الجزرية النامية تهديدا غير مباشر ينجم عن الأضرار التي تحدثها الأخطار العالمية، من قبيل الاحترار العالمي وما يترتب على ذلك من ارتفاع في منسوب مياه البحر مما يزيد في الهشاشة الاقتصادية والبيئية للبلدان الجزرية النامية. وفضلا عن ذلك، يهدد التخلص من النفايات بإلقائها في المحيطات الموارد البحرية. والبلدان أو المناطق المهددة إلى أبعد حد هي ملديف، وتوفالو، وكريباتي، وتوكيلاو، وجزر كوكس وكيلنغ، وجزر كوك وبعض جزر تونغا، وجزر مارشال.

١٩ - وتتأثر أيضا التنمية الاقتصادية العامة، بما في ذلك نمو قطاع الصادرات، بصورة سلبية من جراء ارتفاع معدلات الهجرة الدولية. وعلى الرغم من أن الهجرة تتيح مصدرا هاما لتوليد الدخل للعديد من البلدان الجزرية النامية، وخاصة في شكل التحويلات، فإنها تؤدي على الدوام إلى خسارة المزيد من الأفراد المهرة، والنشطين والقادرين على الابتكار من بين سكانها، ومما يؤخر التنمية التكنولوجية التي تعد أساسية لتنويع الانتاج والتكيف مع أوضاع السوق المتغيرة والتنافس الفعلي في الأسواق العالمية.

٢٠ - كذلك فإن النضوب السريع للموارد غير المتجددة في عدة بلدان جزرية نامية صغيرة يمثل خطرا كبيرا يهدد اقتصادات الصادرات في البلدان الجزرية النامية، لا سيما في البلدان التي تعتمد اعتمادا شديدا على المنتجات التي تقوم على هذه الموارد بالنسبة لحاصلاتها من الصادرات مثل اعتماد ترينيداد وتوباغو والبحرين على النفط، وناورو وكريباتي على الفوسفات، وجزر البهاما وجزر تركس وكايكوس على الأرغونيت، وفانواتو، وفيجي، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية على الذهب. وهايتي على البوكسيد، وفانواتو على المنجنيز والبحرين وترينيداد وتوباغو على مواد الهيدروكربون.

٢١ - العديد من البلدان الجزرية النامية الصغيرة والنائية ضعيفة أيضا بالنسبة لأنشطة غير مشروعة مثل الاتجار بالمخدرات. وقد تجتذب هذه البلدان أيضا أنشطة غير مشروعة أخرى مثل غسيل الأموال وإساءة استعمال الصكوك المالية الخارجية.

٢٢ - يمكن أن يؤدي التعاون الإقليمي فيما بين البلدان الجزرية النامية وبلدان نامية أخرى إلى مساعدتها على التغلب على القيود التي يفرضها صغر حجمها. وتهيئ هذه الترتيبات، التي توجد بالفعل في مناطق عدة، بيئات تشغيل أوسع للمهارات الرفيعة المستوى وسوقا أكبر للسلع والخدمات التي يمكن تبادلها، ومن ثم تزيد إمكانات تحقيق وفورات الحجم والانتاج المشترك. وتتيح نظم التعاون هذه أيضا حيزا اقتصاديا أوسع، يفضي إلى تهيئة مناخ جيد للاستثمار ويرسي أساسا لتبادل المعلومات بشأن مختلف قضايا التنمية فيما بين البلدان الجزرية النامية وبلدان أخرى.

٢٣ - بيد أن البلدان الجزرية النامية تمتاز بمجموعة من المزايا التي كثيرا ما لا تفهم أو تستغل بشكل كامل؛ مثل الموارد البحرية التي تستند إلى مناطق اقتصادية خالصة واسعة النطاق، وتنوع البيئة وجمالها

وهما خاصيتان تعززان السياحة المتخصصة: وتشكل هذه المزايا إمكانات لنمو الصادرات. كذلك كان الاستقرار الاجتماعي السياسي في العديد من البلدان الجزرية النامية حافزا رئيسيا لاجتذاب الاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات البحرية، وساعد على جملة أمور منها حفز تنمية الصادرات. وكان من شأن تهيئة بيئة سياسية مواتية، إلى جانب الإدارة الجيدة في مجال السياسة العامة، أن سهل أيضا من تعزيز الروابط الاقتصادية مع البلدان المانحة الرئيسية، التي منحت البلدان الجزرية الصغيرة النامية أفضليات تجارية خاصة، من قبيل اتفاقية لومي، ومبادرة حوض البحر الكاريبي، اللتان يسرتا الوصول إلى الأسواق الأجنبية.

ثانيا - الآثار المترتبة على تحرير التجارة وجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف بالنسبة للبلدان الجزرية النامية

٢٤ - من المتوقع على المدى البعيد أن تستفيد البلدان الجزرية النامية، شأنها شأن بلدان نامية أخرى، من السياق العالمي لتحرير التجارة، الذي سيتيح فرصا تجارية جديدة، ومن الاطار التجاري المتعدد الأطراف الجديد[1]، الذي يحسن القواعد والضوابط المتصلة بالتجارة الدولية. على أن مدى قدرة البلدان الجزرية النامية على الاستفادة من هذه التطورات سيتوقف على قدرتها على إدارة تحولها إلى وضع يتسم بزيادة ادماجها في الاقتصاد العالمي. ويحظى العديد من المنتجات المصنعة في البلدان الجزرية النامية والمصدرة إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو بمعاملة تفضيلية في إطار اتفاقية لومي، وقانون الانتعاش الاقتصادي لحوض البحر الكاريبي، واتفاق التجارة الكاريبي - الكندي، واتفاقات التعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي في جنوب المحيط الهادئ، ونظم الأفضليات المعممة الفردية التي تمنحها بلدان أخرى أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والأفضليات التجارية للبلدان الجزرية النامية تعني بوجه عام تعريفات جمركية ذات معدلات منخفضة أو ذات معدلات صفرية. ويواجه العديد من البلدان الجزرية النامية تحديا تنافسيا مزدوجا على المدى القصير، ويرجع ذلك أولا إلى تناقص الأفضليات التجارية، وثانيا إلى قدرة هذه البلدان المحدودة عموما على الاستفادة من فرص التجارة الجديدة من حيث القدرة على التنافس والثقة في المعروض. ولذلك من المرجح، بالنسبة لبعض البلدان الجزرية النامية، أن تكون الفائدة قليلة أو لا شيء على المدى القصير، وقد تحقق لبضعة بلدان جزرية نامية خسارة خالصة بالفعل من جراء خسائرها في مجال التنافس وبطء تقدمها في اغتنام فرص التجارة.

ألف - التغيرات في الوصول إلى الأسواق

٢٥ - من المؤسف انهاء الوصول التفضيلي إلى أسواق الجماعة الأوروبية الممنوح لمنتجي حبوب البن والكاكاو في بعض البلدان الجزرية النامية، مثل سان تومي وبرينسيبي. وقد لوحظ أن أفضليات الجماعة الأوروبية الممنوحة لهذين المنتجين، وكذلك زيت النخيل، ساعدت البلدان الجزرية النامية التي تتكبد تكاليف نقل باهظة على خفض الخسائر النسبية المترتبة على هذا.

٢٦ - وفيما يتعلق بصادرات البلدان الجزرية النامية من الموز، وفي ضوء الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) المنقح، فإن نظام الاستيراد للجماعة الأوروبية فيما يتعلق بالأفضليات/حصص التعريفات الجمركية لكميات الموز المستوردة من بلدان المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ يعتبره المنتجون المنافسون من البلدان خلاف بلدان المحيط الأطلسي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ ممارسة تجارية غير عادلة. وحالة عدم اليقين فيما يتعلق بتمديد هذا النظام بعد المدة الرسمية لاتفاقية لومي (في عام ٢٠٠٠) يجعل الفترة المتبقية حرجة بوجه خاص بالنسبة للبلدان الجزرية النامية المنتجة للموز، والتي ترغم على الدخول في عملية طويلة الأجل لتنويع اقتصاداتها.

٢٧ - وفيما يتعلق بالسكر الذي يتسم بأهمية خاصة لبعض البلدان الجزرية النامية، هناك احتمال أن ينخفض في نهاية المطاف سعر سكر القصب الذي تقدمه الجماعة الأوروبية للبلدان الأفريقية، وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، حتى لو بقيت الحصص، وذلك نتيجة لهبوط الدعم المحلي لمنتجي البنجر الأوروبيين والانخفاض المتوقع في أسعار سكر البنجر في بلدان الجماعة الأوروبية.

٢٨ - وقد تعاني البلدان الجزرية النامية التي صافي مبادلاتها من الأغذية استيرادي من الزيادة في اسعار استيراد منتجات المناطق المعتدلة المناخ (الحبوب الغذائية، اللحوم) التي ستقل الحماية والإعانات الخاصة بها. وقد اتخذ قرار وزاري في نهاية جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لصالح البلدان التي صافي مبادلاتها من الأغذية استيرادي. ومن المأمول أن يتم سريعا تنفيذ التدابير التعويضية التي يتوقع أن توجد حلولا لهذه المسألة.

٢٩ - ونتيجة للاتفاق المتعلق بالمنسوجات والملبوسات، فإن الفقدان التدريجي للأفضليات من جانب البلدان الجزرية النامية التي تصدر للبلدان المتقدمة النمو المطالبة بدمج حصص اتفاق الألياف المتعددة في الإطار العام للبلدان الأولى بالرعاية يمثل تحديا كبيرا لهذه البلدان الجزرية النامية بسبب المنافسة التي تجلبها البلدان الأخرى التي تكون قادرة على التصدير دون عائق من القيود التي يفرضها اتفاق الألياف المتعددة. ومن المهم بالنسبة لجميع البلدان الجزرية النامية المعنية أن تستغل فترة الإنهاء التدريجي التي مدتها عشر سنوات لتعديل تخصصها في قطاع المنسوجات أو إعادة النظر فيه. وينبغي أن تنطوي هذه التعديلات إما على جهود كبيرة لزيادة القدرة التنافسية في الأنشطة النسجية الحالية أو على قدر معين من إعادة التخصص، وذلك داخل القطاع أو من خلال التنويع في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية نسبيا، أو بعيدا عن هذا القطاع عن طريق إنهاء أقل المنتجات قدرة على المنافسة.

٣٠ - وبالنسبة للمصنوعات عموما، سيكون التحسن في الوصول إلى الأسواق الناتج عن جولة أوروغواي أمرا مفيدا لبعض البلدان الجزرية النامية، وخاصة تلك البلدان التي حققت بالفعل درجة معينة من تنويع المنتجات. أما بالنسبة للبلدان الجزرية النامية التي لا تستيطع التخصص في منتجات تناقصت تعريفاتها

الجمركية، فالفوائد محدودة في الوقت الحاضر على أن الطاقات التصديرية قد تتسع على مر الوقت، مع تحسين المشروعات القائمة لقدراتها التصديرية وقيام مشروعات جديدة لاغتنام الفرص التجارية الجديدة.

باء - الاتفاقات المتعلقة بالتدابير الأخرى غير الجمركية والقضايا الجديدة

٣١ - البلدان الجزرية النامية التي تؤدي التدابير غير الجمركية الى استبعاد منتجاتها ستكون بشكل عام في وضع أفضل من حيث الحماية من الممارسات التجارية غير المنصفة، نظرا لأنه لن يكون من السهل استخدام التدابير غير الجمركية كأشكال مموهة للحماية.

٣٢ - ومن المأمول فيه ألا يصبح في الإمكان، نتيجة للاتفاق الخاص بالضمانات، استخدام قيود التصدير الطوعية والترتيبات التسويقية المُنظمة. ومن المتوقع أيضا أن يعمل شرط الحد الأدنى (الذي يحدد عتبة في مجموع واردات البلد الشريك قدرها ٣ في المائة) على إعفاء معظم البلدان الجزرية النامية من خطر مواجهة التدابير المتعلقة بالضمانات.

٣٣ - وللاتفاق المتعلق بالإعانات والتدابير الموازية آثار قانونية وإدارية معقدة بالنسبة للتنفيذ الوطني. وبالنظر الى العوامل التي تقيد العرض، التي تواجهها البلدان الجزرية النامية، ينبغي أن يسترشد في استخدام الإعانات في الحدود المرخص بها باعتبارات الفرص التجارية وإمكانيات التصدير على صعيد العالم. لذا، يغلب أن يحتاج كثير من البلدان الجزرية النامية الى مساعدة تقنية في تنفيذ ذلك الاتفاق.

٣٤ - ويوفر الاتفاق العام للتجارة بالخدمات إطارا سليما لهذا القطاع الذي يهم البلدان الجزرية النامية كثيرا. فهذا الاتفاق لا يطلق تحركات الأشخاص عبر الحدود إلا على المستويين التقني الكبير أو الإداري، الأمر الذي يفيد على وجه الجملة البلدان الجزرية النامية التي يوجد لديها قطاع خدمات كبير الأهمية (السياحة، وتجهيز المعلومات وتمويل الأنشطة البعيدة عن شواطئ البلد وما الى ذلك) وتحتاج الى الدراية الفنية للمغتربين للارتقاء بمثل هذه الأنشطة الى المستويات الدولية. ومن مصلحة معظم البلدان الجزرية النامية أن تحرر دخول الخدمات العالية الجودة باعتبارها مدخلات لقطاعات السلع أو الخدمات التي تدر عملات أجنبية. وبالنظر الى أهمية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة للأنشطة الاقتصادية القائمة على الخدمة، فمن الحكمة تشجيع البلدان الجزرية النامية على أن تفرض كشرط يصاحب جداول التزاماتها للاتفاق العام للتجارة بالخدمات إمكانية الانتفاع بالمساعدة التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو في تحسين فرص حصولها على التسهيلات التكنولوجية. ومن الأمثلة المتصلة بقطاع السياحة إمكانية استخدام نظم الحجز المحوسبة، وهو مجال تتناوله المادة الرابعة من الاتفاق العام للتجارة بالخدمات.

٣٥ - ينزع الاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة قدرا معينا من حرية رسم السياسات عن طريق منع اتخاذ التدابير التي تستخدم أحيانا في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الجزرية النامية، تجاه المستثمرين الأجانب (شرط المحتوى المحلي، وشرط الميزنة التجارية، وشرط الحد الأدنى للصادرات إلخ.). غير أن المدخلات المحلية، في معظم البلدان النامية الجزرية غير كافية، أو غير موجودة أو غير ثابتة. وما يهم البلدان النامية الجزرية أكثر من أي شيء آخر هو ما يمكن أن يقدمه الاستثمار المباشر الأجنبي بالنسبة للعمالة الوطنية وإمكانية الحصول على التكنولوجيا.

٣٦ - ويحدد الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الالتزام بالمعاملة الوطنية وبشرط الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بحماية الملكية الفردية. وإذا لم يتم تنفيذ حماية هذه التكنولوجيا على نحو فعال، فيمكن للتكلفة المتزايدة المتكبدة لاقتنائها واستخدامها أن ينال من قدرة تصدير بعض المنتجات المُقلّدة، لا سيما في مجال المنسوجات، حيث نجح عدد من البلدان النامية الجزرية. وفي الوقت نفسه، هناك حافز في قبول الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يدفع البلدان النامية الجزرية إلى اعتماد التكنولوجيا الملائمة في الاستثمارات الإنتاجية ولإيلاء اهتمام أكبر بمسألة الحجم الأمثل ونوع المعدات، وهو اهتمام يمكن أن يؤدي إلى فعالية أكبر وربحية أكبر، وتعزيز احترام البيئة. وعلاوة على ذلك، سيساعد الاتفاق البلدان النامية الجزرية في كفالة حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها، التي ستكتسي أهمية خاصة للبلدان التي ستتجه نحو خدمات تجهيز المعلومات بالاستناد إلى منتجات مصممة محليا لبرامج الحواسيب وهي منتجات تحتاج إلى الحماية الملائمة.

٣٧ - وإذ تنظر البلدان النامية الجزرية في تفاهم القواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات، ستستفيد هذه البلدان بصفة عامة من التحسينات التي أدخلت على النظام الجديد لتسوية المنازعات، لا سيما لأن النظام الجديد أكثر إنصافا في وساطته بين الأعضاء الذين لا يتمتعون بقوة تنافس متساوية. غير أن كثيرا من البلدان النامية الجزرية غير قادرة نسبيا على الوفاء بالشروط الإجرائية، مثل مختلف التحقيقات والمشاورات المفترضة في حالات النزاع، وعليه، يؤمل أن البلدان النامية الجزرية التي تشارك في المسائل المتعلقة بتسوية المنازعات ستحصل على المساعدة التقنية للوفاء بهذه الشروط.

٣٨ - وربما يكون من مصلحة البلدان الصغيرة بصفة عامة، والبلدان النامية الجزرية بصفة خاصة، تسهيل تطوير اقتصادات مفتوحة مع أعداد صغيرة من المؤسسات الفعالة والأكبر. وينبغي لحكومات البلدان النامية الصغيرة تسهيل بروز مؤسسات قادرة على المنافسة، إذ أن ذلك من شأنه على الأرجح أن يرفع المقاييس النوعية ويخفض في الوقت نفسه مستويات الأسعار. ومما يفترض توفير معلومات ملائمة بشأن فرص الاستثمار والتسهيلات المحلية الملائمة للمستثمرين الأجانب المحتملين. ويمكن للاستثمار المباشر الأجنبي والدمج أو قيام الشركات الأجنبية بعمليات الشراء أن يؤدي إلى نتائج مستصوبة. غير أن هذه التطورات ينبغي أن تخضع لسياسة المنافسة إذا أرادت الحكومات أن تتأكد من عدم حصول جهة واحدة في السوق على قوة سوقية مفرطة تشوه المنافسة. وعليه من الأهمية بمكان وضع سياسة تنافسية ملائمة ، واعتماد

تشريع تنافسي، وإنشاء سلطة تنافس بموجب هذا القانون تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ القانون وإسداء المشورة إلى الحكومة في المسائل المتعلقة بسياسة التنافس. وينبغي أن يتضمن قانون المنافسة أيضا أحكاما تمنع حالات الدمج والشراء التي تقضي على المنافسة.

ثالثا - العولمة واحتمالات التخصص بالنسبة للبلدان الجزرية النامية

٣٩ - ينبغي أن يكون هدف البلدان النامية الجزرية باستمرار هو تطوير القدرات الإنتاجية والمدخلات المتنوعة لتلبية متطلبات الشركاء الأجانب. غير أنه نظرا لصعوبة تطوير قدرة متواصلة في بيئة جزرية، لا يتوقع من كثير من البلدان النامية الجزرية أن تصبح مندمجة تماما في اقتصاد عالمي. وهذه البلدان مدفوعة في كثير من الأحيان إلى متابعة نهج تسويق "السلعة الواحدة"، إذ أنها تتوقع من هذا النهج أن يوفر لها فرصا اقتصادية ذات طبيعة أكثر ملاءمة لها.

ألف - القوى الدافعة المتصلة بالبلدان النامية الجزرية في سياق العولمة

١ - الاستثمار المباشر الأجنبي

٤٠ - من الأهمية بمكان بالنسبة للبلدان النامية الجزرية، خلق حالة من الميزة التنافسية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية. وتشتمل عوامل الميزة التنافسية في هذا الصدد على الاستقرار الاجتماعي السياسي، والموارد البشرية الماهرة، ووجود حد أدنى من التنوع والنوعية في الخدمات الانتاجية المحلية، ووجود هياكل أساسية موثوقة في مجال الاتصالات. وهناك عامل فاصل آخر وراء اتخاذ قرار بالاستثمار ويتمثل في مشاركة البلد المضيف في التجارة العالمية وتحرير الاستثمارات ، لا سيما التزامه بالاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (الانفتاح غير المشروط للمستثمرين) والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (حماية حقوق المستثمرين الصناعية/الفكرية) والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات (المعاملات عبر الحدود، والوجود التجاري، وحركة الأفراد).

٢ - مرافق الاتصالات العالمية

٤١ - اكتساب البلدان النامية الجزرية القدرة على استعمال مرافق الاتصالات العالمية وشبكات المعلومات أمر هام جدا، لا سيما لتطوير التجارة في الخدمات. فتستطيع المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الحجم بذلك أن توسع من نطاق أسواقها عن طريق استخدام شبكات المعلومات التي تسمح لها بنشر المعلومات، بتكلفة قليلة جدا، عن بضائعها وخدماتها. ويمكن للبلدان النامية الجزرية ذات الدخل المنخفض أن تجد في مرافق التجارة الالكترونية مثل ما تقدمه شبكة التجارة العالمية للأونكتاد من أدوات فعالة من حيث التكلفة لترشيد تخصص منتجاتها وتعزيز إمكانياتها السوقية.

٣ - الإطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف

٤٢ - من شأن المنافسة الدولية المتزايدة التي ستؤدي إلى إطار تجاري جديد متعدد الأطراف أن تسهل الاتجاه نحو العولمة بالنسبة لجميع البلدان بما في ذلك البلدان النامية الجزرية. وستكون كل البلدان النامية الجزرية تقريبا في يوم ما أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وينبغي لتحرير التجارة على المدى الطويل أن يسهل تحسين اندماجها في الاقتصاد العالمي. غير أنه يتوقع أن يكون الانتقال إلى هذا الاندماج صعبا بالنسبة لبعض البلدان، وسيتطلب من جميع البلدان النامية الجزرية وضع استراتيجية إنمائية اقتصادية ملائمة ومستدامة.

باء - العولمة والمبادرات الجزئية في تخصص البلدان النامية الجزرية

٤٣ - تتمتع أكثر البلدان النامية الجزرية ضعفا بقدرة محدودة على تنويع اقتصادها، أو أنها لا تحافظ على تخصصها إلا في مجال البضائع أو الخدمات التي يمكن الاتجار بها، بينما طورت بلدان نامية جزرية أخرى أصلا أنشطة تجارية صالحة للبقاء بالإضافة إلى أنها قادرة على زيادة تنويع اقتصادها في ضوء الفرص التجارية الجديدة. وتفرض مسألة التخصص، بالنسبة للبلدان النامية الجزرية، الاختيار بين نهجين يبدوان متضادين: (أ) في النهج الأول، تفترض أنشطة التنافس في مجال البضائع أو الخدمات الموزعة توزيعا واسع النطاق علاقة مباشرة مع الجهات الاقتصادية الأجنبية التي تشارك في الاقتصاد العالمي؛ (ب) في النهج الثاني، تنصب المبادرات الجزئية على البضائع أو الخدمات التي تتميز بها الجزر وذات الطبيعة الفريدة، وتنصب المبادرات أيضا بصفة عامة على علاقة تجارية مع شركاء قليلين جدا (نهج تسويق "السلعة الواحدة"). ولكلا النهجين جداراتهما الخاصة، ولا تتنافى هذه الجدارات بل يمكن أن تعزز بعضها البعض وتنشئ أنماطا من التنمية الاقتصادية المستدامة.

١ - التخصص المدفوع عالميا

٤٤ - من بين الشروط اللازمة للتخصص الناجح في أنشطة متصلة عالميا هياكل أساسية مادية كافية، وخاصة النقل الدولي؛ ووجود قاعدة كافية من المنتجين والخدمات الفنية؛ ومناخ من الاستقرار الاجتماعي - السياسي؛ وانفتاح كاف على المستثمرين الأجانب في النظام الاستثماري المتصل بالتجارة. وهذه العوامل، إذا أريد جذب المستثمرين المباشرين الأجانب، أهم بالفعل من قدرة تكاليف العمالة على المنافسة والحوافز الاستثمارية.

٢ - التخصص في تسويق السلعة الواحدة

٤٥ - أنشطة تسويق السلعة الواحدة هي بصفة عامة تجارب للتنمية الجزئية تستند إلى مشاريع ذات حجم صغير تنطوي على مدخلات صغيرة ومخرجات صغيرة، وبصفة عامة منافذ سوقية صغيرة. ونهج تسويق السلعة الواحدة هو على ما يبدو على طرفي نقيض مع النهج المدفوع عالميا نحو التخصص، وذلك بصفة رئيسية بسبب الخلافات في عدد الجهات الاقتصادية العاملة وفي حجم الأسواق (العالمية مقابل الأسيرة). غير أن النهجين يمكن أن يكونا مترابطين ومتكاملين. وهناك حالات كثيرة من الأنشطة الاقتصادية الجزرية القريبة من أحد النموذجين، بينما تستفيد بالفعل منهما بطريقة صالحة للبقاء. وفي كثير من البلدان النامية الجزرية، يمكن التوفيق بين النهجين المتضادين، لأنه يمكن أن يعزز الواحد منهما الآخر. وبصفة خاصة، يمكن للمنافسة العالمية أن تحقق النجاح في اقتصادات جزرية استطاعت أن تنشئ، رغم العقبات، بيئة محلية قادرة (هياكل أساسية، وموارد بشرية ماهرة، وخدمات إنتاجية إلى آخره). ويمكن لهذا بدوره أن يعزز فرص نجاح أنشطة تسويق السلعة الواحدة، التي تنشأ في كثير من الأحيان من المبادرات التي تعتمد على الخبرة التنافسية.

جيم - ملاحظات عامة تتصل بالتخصص القطاعي

٤٦ - تفترض في كثير من الأحيان إعادة التخصص الصالح للبقاء التنوع بادئ ذي بدء داخل قطاع السلع الأساسية ثم التخصص في أنشطة أخرى.

٤٧ - وهناك مجال كبير للتخصص أو إعادة التخصص الصالح للبقاء بالنسبة للبلدان النامية الجزرية، عن طريق تطوير الخدمات الدولية، وهو ميدان من الأنشطة يشجعه الإطار الجديد لمنظمة التجارة العالمية، الذي يترك مجالا للمبادرات التي تساعد الاقتصادات الجزرية على أن تجد لنفسها طريقا نحو الاستدامة الاقتصادية. وإن نسبة كبيرة من الخدمات المشجعة موجودة في السياحة المتخصصة، والتمويل الساحلي، وتجهيز المعلومات، ومختلف الأنشطة الجزئية التي تستند إلى سمات وميزات خاصة بالبلدان الجزرية النامية.

٤٨ - ويفترض التخصص أو إعادة التخصص الناجح بصفة عامة اعتماد استراتيجية إنمائية تتصدى على نحو ملائم للمشاكل المحددة للبلدان الجزرية النامية، وتعترف وتستغل جميع الميزات التنافسية الممكنة، وتضع في الاعتبار هدف التنمية المستدامة بيئيا.

رابعا - التوصيات المتصلة بالسياسة العامة

ألف - النهج الجديد للنظر إلى الخصائص التي تنفرد بها الجزر

٤٩ - ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان الجزرية النامية تتسم بتنوع ما فتئ يتزايد ويتسع نطاقا. ونتيجة لذلك، أصبحت العلاقة بين العوائق الخاصة بالجزر والمتصلة بصغر حجمها وبعدها، من ناحية، ومن ناحية أخرى بأدائها الاقتصادي علاقة ليست مباشرة كما كانت عليه في الماضي. فبعض اقتصادات الجزر الصغيرة التي كانت تعتبر عاثرة بشكل حاد برهنت بالفعل على نمو هام على مر الزمن وهي تُصنَّف الآن من بين البلدان ذات الدخل المرتفع، بينما يواجه بعض هذه الجزر الأكبر حجما والأقرب موقعا تحديات خطيرة في سياق تحرير التجارة والعولمة. وباختصار، فقد تطورت طبيعة المسائل الاقتصادية في البلدان الجزرية النامية، وإن كانت مساوئ "الطابع الجزري" لا تزال حقيقية في كثير منها. ويعني تطور المسائل هذا تقدم التحليل صوب الحلول المتصلة بالسياسة العامة.

٥٠ - وفي العمل التحليلي مستقبلا، ينبغي أن يكون تصنيف البلدان الجزرية النامية في فئات حسب نوع الاختصاص، أو الأداء أو شدة التعرض للأضرار أمرا منتظما. وذلك ضروري إذا أريد تعزيز الوعي بالعلاقة بين أدائها الاقتصادي والعوامل التي يقوم عليها. ويبدو أن النظر في تقسيم تلك البلدان إلى مجموعات فرعية متجانسة هو الطريق إلى تحليلها تحليلا فعالا شاملا لعدة بلدان. ولا تزال هناك خصائص ومشاكل مشتركة بين البلدان الجزرية النامية، ولكن هذه الخصائص والمشاكل كفيلة بأن تعالج على نحو أجدى داخل المجموعات الفرعية ومن خلال المقارنات بين المجموعات الفرعية. وبدراسة البلدان الجزرية النامية حسب هذه الخطوط، يمكن استخلاص دروس من حالات نجاح أو إخفاق بعض البلدان الجزرية النامية بغية مساعدة البلدان الأخرى على تحقيق التقدم صوب التنمية الاقتصادية المستدامة.

باء - استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة

٥١ - يكمن التحدي الرئيسي الذي يواجه البلدان الجزرية النامية في اعتماد استراتيجية إنمائية شاملة ترمي إلى الحد من ضعف اقتصاداتها وتيسير التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتعين أن تكون هذه الاستراتيجية ذات توجُّه خارجي، ذلك أن التجارة في السلع والخدمات، والتدفقات الدولية لرؤوس الأموال سوف تظل تلعب دورا هاما في أنماط التنمية لهذه البلدان. غير أنه ينبغي التشجيع أيضا على وجود شيء من المرونة لتخفيف الاعتماد الشديد على الواردات وذلك عن طريق السعي إلى إنشاء هياكل إنتاجية أكثر

تكاملا تستند إلى الموارد المحلية المتاحة في بعض المجالات مثل الأغذية ومصائد الأسماك التقليدية بغية إقامة "شبكة أمان" تغذوية والمحافظة عليها.

٥٢ - وعلاوة على ذلك ينبغي أن تُنشئ الاستراتيجية الإنمائية للبلدان الجزرية النامية إطارا لسياسات وإصلاحات الاقتصاد الكلي يستجيب بصورة فعالة للاحتياجات الأطول أجلا للتنمية المستدامة في مختلف قطاعات الاقتصاد. ويتعين إعطاء دفعة قوية لدور القطاع الخاص في صياغة وتنفيذ هذه الاستراتيجية. ومن شأن هذا الإطار أن ينشئ أو يعزز العمليات الرامية إلى تقييم الأثر البيئي لسياسات التجارة، ويوطد التنسيق بين السياسات البيئية وسياسات التجارة، بما في ذلك تعاون موظفي البيئة وموظفي التجارة في عملية وضع السياسة وتشجيع الشفافية والصراحة إزاء أفراد الجمهور في هذه العمليات.

جيم - تخفيف حدة العوائق المتأصلة في البلدان الجزرية النامية

٥٣ - في عالم تتزايد فيه المنافسة، تعتبر البلدان الجزرية النامية في مركز بالغ السوء بسبب أوجه الضعف المتأصلة في اقتصاداتها، والناتجة عن مجموعة العوامل الضارة التي نوقشت أعلاه. لذلك ينبغي لهذه البلدان، بدعم من المجتمع الدولي، أن تعطي أولوية عالية للتدابير التالية المتصلة بالسياسة العامة.

التنمية البشرية والمؤسسية

٥٤ - ينبغي تعزيز برامج تنمية الموارد البشرية والهياكل المؤسسية؛ وإيلاء اهتمام خاص لإنشاء ما يكفي من قواعد البيانات الإحصائية، ومجموعات البرامج الحاسوبية المتخصصة، وللمبادرات الرامية إلى اجتذاب المهاجرين العائدين ذوي المهارات. وهناك حاجة إلى برامج خاصة في مجال "تسخير التعليم لأغراض التنمية المستدامة" تشدد بصفة خاصة على التغيرات في المواقف والقيم وعلى إنشاء ثقافة خاصة بالجزر تستجيب للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة.

٥٥ - وبالنظر إلى الحاجة المتزايدة إلى المفاوضات الماهرة من جانب البلدان الجزرية النامية في المنتديات الدولية ومع المستثمرين الأجانب، ينبغي تنظيم برامج تدريبية خاصة بدعم من المجتمع الدولي لتخطي هذه الحواجز عينها.

٥٦ - ويجب بذل الجهود بغية تشجيع منظمي المشاريع المحليين بصورة نشطة. ويتعين تمكين المهاجرين الذين يتمتعون بمهارات تنظيم المشاريع وتتوافر لديهم رؤوس الأموال من البيئة الملائمة لتقديم إسهام في هذا المجال.

٥٧ - وينبغي أن تحظى التدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي - السياسي، والحكم الجيد، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تؤدي إلى الاستثمار الأجنبي والمحلي بتشجيع قوي.

عمليات نقل التكنولوجيا

٥٨ - يتعين على البلدان الجزرية النامية أن تحدد التكنولوجيات المناسبة بغية تشجيع تنويع للإنتاج والتجارة ملائم للبيئة، والمساعدة على التكيف مع ظروف السوق المتغيرة والتنافس على الصعيد الدولي.

الموارد الطبيعية

٥٩ - ويتعين عليها أن تسعى إلى الاستغلال الكامل، في إطار الاستدامة، لإمكاناتها الزراعية ومواردها البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة من خلال تعزيز المهارات ذات الصلة وإجراء الدراسات المتخصصة عن حفظ الموارد المذكورة أعلاه وإدارتها ومراقبتها.

وينبغي تشجيع هياكل التسويق ومرافق الائتمان اللامركزية والمعقولة التكلفة.

الخدمات

٦٠ - ينبغي تشجيع قطاع الخدمات، وبصورة خاصة السياحة والخدمات البعيدة عن شواطئ البلد. وعند تطوير السياحة، يتعين أن تبذل الجهود بغية تشجيع العلاقات ذات الاتجاهين في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وينبغي تعزيز الإدارة الملائمة للأصول البيئية، التي هي أساسية لاستدامة السياحة. ويتعين مراعاة الاعتبارات البيئية عند تطوير السياحة عن طريق تشجيع أصناف جديدة من السياحة مثل السياحة البيئية والسياحة الثقافية اللتين تقومان على المقومات البيئية أو ترتبطان بها، وتستلزمان بالتالي حماية البيئة.

النقل والاتصالات

٦١ - ينبغي تشجيع اتباع نهج مبتكرة إزاء تنمية النقل والاتصالات تيسر الحصول على هذه الخدمات بتكلفة منخفضة، وبصورة خاصة بالنسبة الى البلدان الجزرية النامية البعيدة وبلدان الأرخبيلات. ويتعين أن تحظى المشاريع الرامية ليس الى تحسين الصلات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين فقط وانما أيضا تحسين الخدمات الفرعية فيما بين الجزر باهتمام خاص من جانب الجهات المانحة لأن كثيرا منها لا تستوفي المعايير التجارية العادية. وستدعو الحاجة الى المساعدة الدولية لكي تحسن هذه البلدان هيكلها الإعلامي وتعزز فرصها التجارية من خلال استخدام مرافق الاتصال الشبكي من بعد مثل الإنترنت.

الأخطار العالمية

٦٢ - ينبغي وضع أنظمة وطنية لمكافحة الاستخدامات غير المشروعة للوسائل المالية الخارجية، وتعزيز تدابير منع الاتجار بالمخدارت من خلال الترتيبات التعاونية الإقليمية والدولية.

٦٣ - ويتعين تعزيز قدرات التأهب للكوارث والانذار، وإدماج تدابير تخفيف حدة آثار الكوارث في السياسات التجارية وعملية التخطيط التجاري الطويلة الأجل.

٦٤ - ويتعين أن تكون تدابير تخفيف آثار الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر جزءا مركزيا من التخطيط البيئي.

فعالية نظم الواردات

٦٥ - تحتاج البلدان الجزرية النامية الصغيرة والنائية، بالنظر الى اعتمادها الشديد على الواردات، الى الدعم بغية تحديد سبل تخفيض تكاليف وارداتها. وقد يشمل هذا أمورا شتى منها تحسين الحصول على مصادر الإمدادات التنافسية، وتبسيط إجراءات الاستيراد وإنشاء قواعد بيانات بشأن الأسعار العالمية ونوعية المنتجات المستوردة. ويتعين على هذه البلدان أيضا أن تتخذ التدابير الكفيلة بتثبيط وثني الناس عن استيراد بعض المنتجات التي تشكل خطرا على بيئتها الهشة.

دال - تحرير التجارة، والعولمة والتنمية المستدامة

٦٦ - تتوقف التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان النامية الجزرية الى حد بعيد على التخصص في القطاعات التي لا تكون قابلة للاستمرار اقتصاديا فحسب، وانما أيضا غير ملوثة (محايدة/ملائمة بيئيا) أو قائمة على مقومات بيئية (السياحة البيئية، على سبيل المثال). وتكتسي مسألة التخصص أهمية خاصة في السعي الى التنمية الاقتصادية المستدامة. ويتعين زيادة تحليل آثار تحرير التجارة والعولمة بغية تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التجارية الجديدة.

هاء - زيادة الاستفادة من الفرص التجارية الحالية

٦٧ - يتعين تعزيز قدرة البلدان الجزرية النامية على استغلال أفضلياتها التجارية على نحو أفضل. وبالرغم من تناقص الهوامش التفضيلية، ينتظر أن تواصل نظم الأفضليات المعممة تأدية دور هام في تيسير مشاركة البلدان الجزرية النامية في التجارة الدولية. وينبغي أن تحدد قواعد معايير المصدر بمرونة بالنسبة الى البلدان العاثرة. ويتعين تشجيع البلدان المانحة للأفضليات على قبول حصص أعلى نسبيا من أسهامات البلدان الثالثة في تجهيز السلع المعدة للتصدير وضمان التطبيق البسيط للشروط المتصلة بالوثائق والشحن. وينبغي أن تشمل التدابير الأخرى الرامية الى تعزيز فعالية نظم الأفضليات المعممة توسيع نطاق المنتجات التي تغطيها بحيث يتضمن المزيد من السلع التي يكتسي تصديرها أهمية بالنسبة الى البلدان الجزرية النامية (على سبيل المثال منتجات المناطق المدارية، والجلود، والمنسوجات والألبسة) وتوحيد قواعد نظم الأفضليات المعممة المتصلة بمصدر البضائع فيما بين البلدان المانحة للأفضليات.

واو - اغتنام الفرص التجارية الجديدة

٦٨ - ينبغي للبلدان الجزرية النامية أن تبذل قصاراها لتحليل أنماط تخصصها، وتحديد الفرص التجارية الجديدة في مجال السلع والخدمات، ووضع سياسات وطنية للتنويع المتوخى. وينبغي لهذا الدعم أن يتضمن دراسات وطنية تفصيلية، للبلدان الساعية الى تحسين تخصصها في مجالات تخصصها الحالي (عوامل الإنتاج، الهياكل الى غير ذلك)، وإمكانيات إعادة توجيه تخصصها، والفرص التجارية الجديدة فيما يتعلق بالسلع والخدمات (بما في ذلك الاسواق "المتخصصة") في بيئة الاتجار الإقليمي والدولي. ويمكن عندئذ التوصية باتباع سياسات وطنية تكفل نجاح التنويع في هذه البلدان.

٦٩ - وتنمية قدرة البلدان الجزرية النامية على تحديد فرصها التجارية الجديدة أمر أساسي لهذه البلدان. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التحليل المنظم، على الصعيد الوطني، للآثار المترتبة على التغير الذي يحدث في وصول الصادرات الجزرية الى الأسواق، ودراسة الأنماط التجارية القائمة وإمكانيات التنويع. وينبغي السعي بنشاط الى تطوير القدرات في مجال المعلومات التجارية عن طريق مرافق الاتصالات العالمية. وعموما، سيتطلب الأمر تكريس المزيد من المساعدة التقنية لتحديد الفرص التجارية الجديدة وتعميم الاستنتاجات.

٧٠ - ومن المسائل الضرورية أيضا الوعي بالحقوق والواجبات الجديدة للبلدان الجزرية النامية التي انضمت أو ستنضم إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما يعني استمرار تقديم المساعدة التقنية لتيسير تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق، وتمكين تلك البلدان من تنفيذ التغييرات التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالسياسات غير التعريفية والمسائل الجديدة (لا سيما تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة).

زاي - تعزيز البيئة المواتية للزيادة من التخصص

٧١ - إن تعزيز تخصص البلدان الجزرية النامية أو "إعادة توجيه تخصصها" عند الاقتضاء يتطلب تهيئة بيئة "تمكينية" للاستثمار والتنمية وتوسيع التجارة. ومن المدخلات المفيدة لتحقيق ذلك الغرض إعداد ورقة سياسة عامة عن مجالات العمل التي ينبغي أخذها في الاعتبار لتعزيز تخصص بلد ما (الاستثمار، التكنولوجيا، التجارة، تنمية الموارد البشرية). ويمكن عندئذ تقديم توصيات تفصيلية تتعلق بالسياسة العامة إلى مختلف البلدان الجرزية النامية بشأن الاستثمار والتكنولوجيا والهياكل الاقتصادية "التمكينية" التي تساعد على تنمية التجارة، بما في ذلك خدمات الدعم المحلية؛ وبشأن التجارة، بما في ذلك تكييف سياسات التجارة الوطنية بما يتوافق مع الإطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف. وينبغي أيضا تعزيز الموارد البشرية المخصصة لاجتذاب الاستثمار، وتطوير التكنولوجيا، وتوسيع التجارة، فيما يتصل بإعادة توجيه الاختصاص في مختلف البلدان الجزرية النامية.

حاء - تطوير المعلومات القطاعية

٧٢ - ينبغي اتخاذ إجراءات لتعميق الوعي بالفرص المتاحة لتحسين التخصص في السلع والخدمات، التي تعتبرها البلدان الجزرية النامية ذات أهمية خاصة، لا سيما التشديد على شروط النجاح وتحقيق المنافع المرتقبة. وقد يتطلب ذلك وضع قاعدة بيانات عن التخصص القطاعي في تلك البلدان؛ ووضع قائمة بالأنشطة القطاعية والفرص التجارية المتصلة بها والتي قد تكون لها فائدة بالنسبة للبلدان الجزرية النامية الساعية إلى تحسين تخصصها؛ والقيام ببعض الدراسات الخاصة المتعمقة لقطاعات مختارة في مجالي السلع والخدمات بغية تحسين تخصص تلك البلدان، لا سيما التشديد على شروط النجاح والمنافع المرتقبة.

طاء - تدابير الدعم الإقليمية والدولية

٧٣ - إن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية اللازمة إلى البلدان الجزرية النامية لدعم جهودها المحلية في جميع المجالات الحرجة التي سبقت مناقشتها. ونظرا للقيود الحادة فيما يتعلق بالموارد، ونظرا لهشاشة الإيرادات التصديرية لمعظم البلدان الجزرية النامية، ينبغي للمساعدة الدولية أن تتواصل بشروط تسهيلية جدا وفي إطار زمني طويل. وينبغي للشروط الأخرى المرتبطة بتلك المساعدة بما في ذلك إجراءات تقديم المعونة أن تكون مرنة ومبسطة بحيث تستجيب لقلة مناعة تلك البلدان.

٧٤ - ونظرا للقيد الذي يمثله صغر حجم البلدان الجزرية النامية، ينبغي بذل جهود خاصة لتعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي التي توفر إطارا عمليا لتحقيق وفورات الحجم في مختلف الأنشطة الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق باستغلال الموارد، وحماية الخطوط الساحلية والمناطق الاقتصادية الخالصة ومراقبتها، والحماية البيئية، والتجارة، وتنمية الموارد البشرية وتبادلها، وتوسيع الخدمات المشتركة بين الجزر، وتنمية السياحة، وتبادل المعلومات بشأن النجاح والفشل في مختلف مجالات التنمية.

٧٥ - وينبغي للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية والدولية المعنية بالمسائل المتصلة بالتجارة أن تكون مستعدة لتقديم المساعدة التقنية اللازمة لتعزيز كفاءة القطاعات الخارجية للبلدان الجزرية النامية، بما في ذلك المساعدة في تحسين قدراتها على التفاوض في المحافل الدولية ومع الشركاء الأجانب مثل المستثمرين من القطاع الخاص. وينبغي في هذا الصدد الزيادة من تعزيز دور تحالف الدول الجزرية الصغيرة وتشجيع اتخاذ مبادرات مماثلة مع غيرها من المؤسسات.

ياء - دور الأونكتاد

٧٦ - وينبغي للأونكتاد أن تكون مستعدة، في مجال اختصاصها وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة، لتمكين تلك الدول من بناء قدراتها في مجال التعاون التقني فيما يتصل بسياسات التنمية

الاقتصادية المستدامة. وينبغي وضع مشروع للتعاون التقني لفائدة البلدان الجزرية النامية، وفقا لهذه الخطوط، يسمح بأمور منها تحليل الإمكانيات المتاحة لتلك البلدان لتحسين قدرتها على التنافس الدولي وتخصصها في بعض القطاعات الجديدة في مجالي السلع والخدمات التي تهم تلك البلدان بوجه خاص. وينبغي للأونكتاد أن تقوم بدراسات لاستراتيجيات التخصص على الصعيد الوطني لمساعدة تلك البلدان في استغلال فرصها التجارية وتحسين تخصصها. وتتصل المجالات التي ينبغي أن تشملها تلك الدراسات بأمور منها الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية.

٧٧ - ويوصى بأن تقوم الأونكتاد في أواسط عام ١٩٩٧ بعقد اجتماع ثان للبلدان الجزرية النامية والبلدان المانحة، مماثل للاجتماع الذي عقد في عام ١٩٩٠ عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٩/٤٣، وذلك لتقييم أمور منها التقدم المحرز في تنفيذ توصيات هذا الفريق، بما في ذلك استعراض الأنشطة المضطلع بها في إطار مشروع التعاون التقني المذكور أعلاه.

- - - - -